



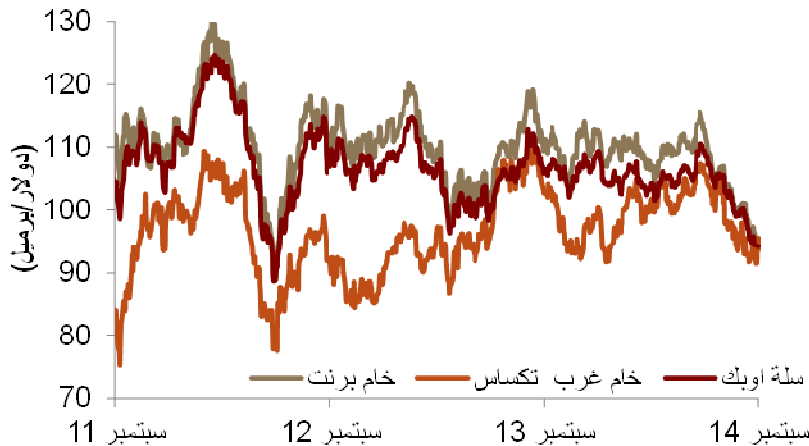
ملخص

- أدى تضافر عدة عوامل أهمها تعاظم الإمدادات من الولايات المتحدة، وضعف الطلب العالمي بأكثر مما كان متوقعا، والاستقرار النسبي في الأوضاع الجيوسياسية، وارتفاع قيمة الدولار إلى هبوط سعر خام برنت بنسبة 7,3 بالمائة خلال الربع الثالث لعام 2014 ليصل إلى 102 دولار للبرميل في المتوسط.
- يُتوقع أن يواصل ضعف النمو الاقتصادي، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي واليابان، تأثيره السلبي على استهلاك النفط وسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكن زيادة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة والتوقع بارتفاع الطلب خلال شهور الشتاء سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك خلال الربع الأخير من عام 2014. هذه العوامل ستساعد كذلك على ارتفاع أسعار النفط، لكن وفرة الإمدادات من الدول غير الأعضاء في أوبك ستحول دون ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة فوق مستوى 100 دولار للبرميل، ما لم يحدث تدهور كبير في الأوضاع الجيوسياسية في العراق أو ليبيا أو النزاع الروسي الأوكراني.
- نتوقع أن يدعم استمرار النمو الاقتصادي في المملكة وبدء تشغيل مصفاة ياسريف المتوقع قريبا حجم الطلب المحلي على النفط في الربع الأخير من عام 2014 وكذلك عام 2015. ونتوقع أن يتراجع إنتاج المملكة من النفط إلى 9,5 مليون برميل يوميا كمتوسط للربع الأخير من عام 2014، ما يؤدي إلى متوسط إنتاج عند 9,7 مليون برميل في اليوم كمتوسط لعام 2014 ككل. كذلك، نتوقع أن يبلغ متوسط الإنتاج في عام 2015 نحو 9,6 مليون برميل يوميا بفضل ارتفاع الطلب العالمي على النفط نتيجة للانتعاش المتوقع في الاقتصاد العالمي.

نظرة إلى أسعار النفط خلال الربع الثالث لعام 2014

شهد الربع الثالث لعام 2014 تراجعاً مفاجئاً في أسعار النفط، حيث هبط سعر خام برنت بنسبة 7,3 بالمائة ليصل إلى 102 دولار للبرميل في المتوسط متراجعاً من 110 دولار للبرميل خلال الربع الثاني

شكل 1: تراجع أسعار النفط بنسبة 7,3 بالمائة في الربع الثالث لعام 2014 مقارنة بالربع الثاني من نفس العام



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي

رئيس الدراسات والأبحاث

falturki@jadwa.com

أسد خان

اقتصادي أول

rkhan@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com



من عام 2014 (شكل 1). ويعود هذا التراجع في اعتقادنا إلى تضافر عدة عوامل أهمها تعاظم الإمدادات من الولايات المتحدة التي أدت إلى وفرة في الخام الحلو الخفيف في حوض الأطلنطي، وضعف الطلب العالمي بأكثر مما كان متوقفاً، والاستقرار النسبي في الأوضاع الجيوسياسية (التحسن في ليبيا وأوكرانيا)، وارتفاع قيمة الدولار.

رغم تسارع نمو إنتاج الولايات المتحدة من الخام الحلو الخفيف خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن انقطاع الإنتاج في عدد من الدول أدى إلى تأجيل تأثير تلك الإمدادات الأمريكية على أسعار النفط. لقد زاد إنتاج الولايات المتحدة بنحو 3 مليون برميل يومياً خلال السنوات الخمس الماضية التي بدأت في الربع الثالث لعام 2009، لكن انقطاع الإمدادات من خمس دول (ليبيا وإيران واليمن وجنوب السودان وسوريا) والتي يبلغ إجماليها 2,4 مليون برميل في اليوم أتاح للإمدادات النفطية التي لم تعد تذهب إلى الولايات المتحدة أسواقاً بديلة بكل سهولة. كذلك، ظلت زيادة إنتاج النفط الأمريكي منذ عام 2012 تؤدي إلى خفض واردات الخام من غرب أفريقيا، وخاصة الخام النيجيري. بلغت صادرات نيجيريا إلى الولايات المتحدة، وهي أيضاً من الخام الحلو الخفيف، نحو 1,1 مليون برميل يومياً عام 2007، لكنها هبطت إلى متوسط 140 ألف برميل يومياً في النصف الأول من عام 2014، بل لم تستورد الولايات المتحدة من نيجيريا أي نفط خلال الفترة بين 27 يونيو و8 أغسطس 2014 (شكل 2). نتيجة لذلك، ساهمت حصة كبيرة من هذا الخام النيجيري الذي لم يعد مرغوباً في خلق وفرة في الإمدادات في حوض الأطلنطي، أدت إلى تراجع أسعار خام برنت.

هذه الوفرة في الخام من غرب أفريقيا جاءت كذلك متزامنة مع تراجع حدة المخاوف بشأن الأوضاع الجيوسياسية، التي تسببت سابقاً في الإبقاء على حد أدنى لسعر النفط. ففي العراق، لم يشهد الربع الثالث لعام 2014 حدوث خراب كبير في البنيات التحتية للنفط، حيث لم ينتشر العنف إلى مناطق تصدير النفط في الجنوب. كذلك، لم تؤدي العقوبات المتبادلة الناتجة عن النزاع الأوكراني- الروسي إلى تأثير كبير على إمدادات النفط في المدين القصير والمتوسط، كما أن إنتاج ليبيا من النفط زاد رغم استمرار الصراع هناك. ونتيجة لبقاء تلك الأوضاع الجيوسياسية الرئيسية على حالها وعدم تفاقمها، تراجعت علاوة المخاطر ومن ثم انخفضت الأسعار.

وأخيراً، سجل الدولار أعلى نقطة له خلال فترة تزيد على العام بفضل ارتفاعه خلال الشهرين الماضيين، وقد ساهم ذلك الارتفاع في خفض الطلب العالمي على النفط ومن ثم زيادة الضغوط التنافسية على أسعار النفط. هناك علاقة تبادلية عكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، لأن النفط الخام في السوق العالمية يتم تسعيره بالدولار (شكل 3). لذا، فإن أي زيادة في قيمة الدولار يصحبها في الغالب تراجع في أسعار النفط العالمية، لأن غلاء الأسعار للمستهلكين غير الأمريكيين يؤدي إلى تراجع الطلب، والعكس بالعكس. ويُعزى الارتفاع الحالي للدولار إلى التوقعات برفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، حيث يعتزم الاحتياطي الفيدرالي وقف برنامجها لشراء الأصول، وكذلك إلى

نعتقد أن التراجع في أسعار النفط في الربع الثالث لعام 2014 يعود إلى...

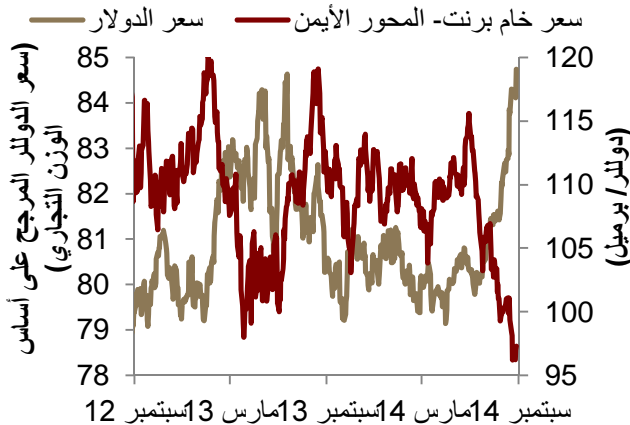
...تعاظم الإمدادات الأمريكية الذي أدى إلى وفرة في الخام الحلو الخفيف في حوض الأطلنطي...

...الطلب العالمي على النفط الذي جاء أقل مما كان متوقفاً...

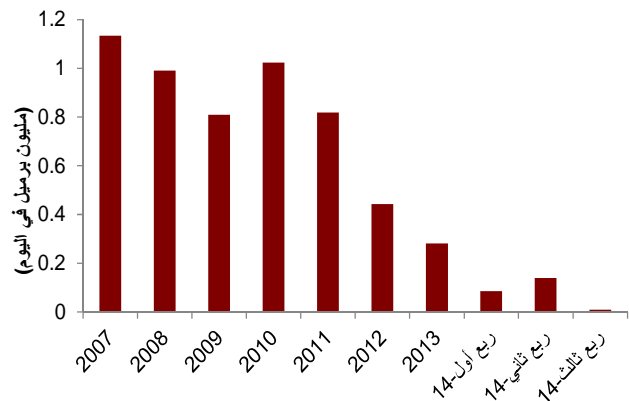
...استقرار الأوضاع الجيوسياسية..

...وارتفاع قيمة الدولار.

شكل 3: العلاقة بين الدولار وأسعار النفط



شكل 2: واردات الولايات المتحدة من الخام النيجيري قريبة من الصفر





تخفيف كل من البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي الياباني سياساتهما النقدية بهدف دعم اقتصادات بلادهما.

الطلب على النفط

وفقاً لبيانات أوبك، ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2014 بنحو 1,4 مليون برميل في اليوم على أساس المقارنة السنوية، نتيجة لزيادة الطلب من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بـ 1,5 مليون برميل يومياً مقابل تراجع الطلب من الدول خارج المنظمة بـ 0,1 مليون برميل. يتوقع أن يواصل ضعف النمو الاقتصادي، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي واليابان، تأثيره السلبي على استهلاك النفط وسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكن زيادة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة والتوقع بارتفاع الطلب خلال شهور الشتاء سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك خلال الربع الأخير من عام 2014. واستناداً على تلك البيانات، يتوقع أن ينمو الطلب العالمي بنسبة 1,3 بالمائة عام 2015، أو بنحو 1,1 مليون برميل في اليوم، مدعوماً بارتفاع الطلب في الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث لن تشهد دول المنظمة زيادة في الطلب إلا في الربع الأخير من عام 2015 (شكل 4).

تشكل الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لنمو الطلب وسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. هناك مؤشرات جيدة لتحسن نمو الاقتصاد الأمريكي، حيث سجل الناتج الإجمالي المحلي خلال الربع الثاني من عام 2014 نمواً عند 4,2 بالمائة على أساس المقارنة السنوية، وكذلك بقي مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي فوق مستوى 58 نقطة في ستة من الشهور الثمانية الأخيرة، كما سجل معدل البطالة أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية. ويتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي المحلي للعام ككل بنسبة 2,8 بالمائة على أساس سنوي. تشير البيانات السابقة إلى أن حجم الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة كان على الدوام يقتضي أثر معدلات نمو الناتج الإجمالي المحلي، وحيث يتوقع نمو الناتج الإجمالي خلال الربع الأخير لعام 2014 وكذلك عام 2015، فإن النمو في استهلاك الطاقة سيكون إيجابياً كذلك (شكل 5).

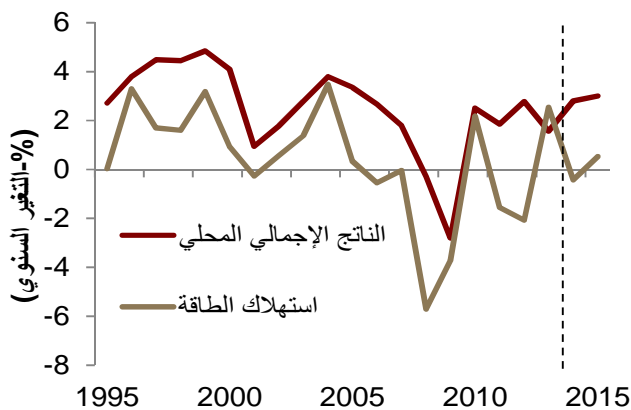
لا يزال نمو الطلب على النفط في دول الاتحاد الأوروبي ضعيفاً بسبب الاقتصاد المتعثر. جاءت البيانات الاقتصادية للربع الثالث من عام 2014 لاثنتين من أكبر الاقتصادات الأوروبية، فرنسا وألمانيا، مخيبة للأمل، حتى قبل ظهور أي تأثير للعقوبات المفروضة من قبل روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية، بينما لا تزال إيطاليا، ثالث أكبر اقتصاد، تعاني من الركود. كذلك لا يزال انكماش الأسعار يمثل مشكلة، وهو الأمر الذي دفع بالبنك المركزي الأوروبي مؤخراً لخفض أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية فضلاً عن فرضه رسوم على الأموال التي تودعها البنوك الأوروبية لديه. إضافة إلى ذلك، ظل الاتحاد الأوروبي يشهد تحسناً في معايير اقتصادات الطاقة، وهو ما سيؤدي، مع هشاشة

يواصل ضعف النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي واليابان تأثيره السلبي على استهلاك النفط وسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية...

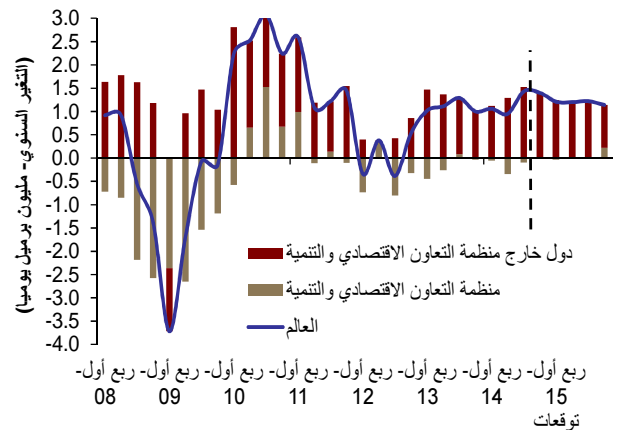
...لكن انتعاش النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة وزيادة الطلب على النفط خلال شهور الشتاء سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك في الربع الأخير من عام 2014.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشهد تحسناً في معايير اقتصادات الطاقة...
...بالتضافر مع هشاشة الاقتصاد، سيؤدي هذا

شكل 5: العلاقة بين الناتج الإجمالي المحلي واستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة



شكل 4: الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تبقى على الطلب مرتفعاً





الاقتصاد، إلى تراجع الطلب على النفط في الربع الأخير من عام 2014 وكذلك عام 2015، على أساس المقارنة السنوية. كذلك، لا يزال النزاع الروسي الأوكراني يؤثر على الثقة في الاقتصاد الأوربي، وهناك احتمال قوي بتفاقم تأثيرات ذلك النزاع، خاصة على شكل المزيد من العقوبات.

أدى إغلاق عدد كبير من مصافي تكرير النفط مع زيادة استخدام الغاز الطبيعي المسال في توليد الطاقة إلى تراجع واردات اليابان من النفط الخام في الربع الثالث لعام 2014 (شكل 6). لقد أدت وفرة الغاز الطبيعي المسال، التي تعود جزئياً إلى زيادة إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة، إلى تراجع الأسعار الفورية للغاز إلى أدنى مستوى لها منذ الربع الأول لعام 2011 (شكل 7). إضافة إلى ذلك، تقود الحكومة اليابانية حملة لزيادة فعالية استخدام الطاقة بهدف إجبار مصافي الخام المحلية على خفض طاقتها الإنتاجية بنحو 0,1 مليون برميل في اليوم لعام 2014 ككل. ونعتقد أن الطلب على النفط سيواصل مساره النازل كذلك خلال عام 2015. أيضاً، تأثر الاقتصاد الياباني سلباً بضرائب المبيعات وكذلك النمو الضعيف للصادرات، إضافة إلى سعي الحكومة لإعادة تشغيل المفاعلات النووية، حيث أعطت مؤخراً الضوء الأخضر لواحد من تلك المفاعلات للعودة إلى العمل العام القادم. وعلى الرغم من أن الرأي العام لا يزال يعارض إعادة تشغيل تلك المفاعلات، لكن الحكومة عازمة على المضي قدماً في خطتها لإعادة تشغيل المزيد من المفاعلات بغية خفض التكاليف الباهظة ل وارداتها من النفط والغاز.

تشير أحدث المؤشرات الاقتصادية في الصين إلى حدوث بعض التباطؤ في وتيرة النمو خلال الربع الثالث من عام 2014، حيث بقي مؤشر مديري المشتريات دون تغيير في سبتمبر عند 50,2 نقطة. تباطأ الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في يوليو، كما سجلت الواردات المزيد من الهبوط في أغسطس. نتيجة لذلك، تراجع واردات النفط في الربع الثالث من عام 2014 بنسبة 19 بالمائة على أساس المقارنة السنوية (شكل 8). محلياً، تراجع النمو الاقتصادي بسبب الإجراءات التصحيحية في قطاع الإسكان، وخارجياً انكمش الطلب على الصادرات نتيجة لضعف الانتعاش في الاقتصاد العالمي. إن قدرة الصين على تحقيق توقعاتها بنمو ناتجها الإجمالي السنوي بـ 7,5 بالمائة تتوقف جزئياً على قوة الطلب الخارجي، ولكن في ظل النمو الضعيف في أسواق التصدير الرئيسية في دول الاتحاد الأوربي وحدائثة الانتعاش الأمريكي، يظل احتمال تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي الطلب على النفط، قائماً. ورغم ذلك، لا يزال نتوقع أن ينمو الطلب على النفط بأكثر من 3 بالمائة لعام 2014 ككل، حيث ارتفعت واردات النفط منذ بداية العام وحتى تاريخه بنسبة 7,4 بالمائة على أساس سنوي، كما أن مشاريع البنية التحتية الحكومية والمصافي الجديدة ومخزونات النفط ستسهم في تعزيز الطلب خلال الربع الأخير من عام 2014. كذلك، نتوقع تحقيق مستويات نمو مشابهة خلال العام 2015، لأن انتعاش الاقتصاد العالمي سيساعد على زيادة الصادرات الصينية.

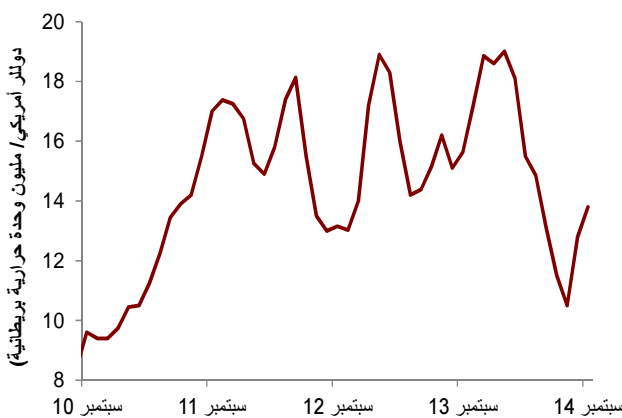
الأمر إلى تراجع الطلب على النفط في الربع الأخير من عام 2014 وكذلك عام 2015 على أساس المقارنة السنوية.

إغلاق عدد كبير من مصافي تكرير النفط مع زيادة استخدام الغاز الطبيعي المسال في توليد الطاقة أدى إلى تراجع واردات اليابان من النفط الخام في الربع الثالث لعام 2014.

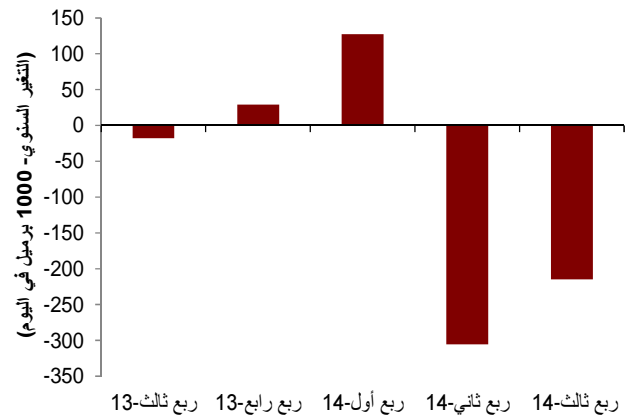
تشير أحدث المؤشرات الاقتصادية في الصين إلى حدوث بعض التباطؤ في وتيرة النمو خلال الربع الثالث من عام 2014...

...نتيجة لذلك، تراجع واردات النفط بنسبة 19 بالمائة في الربع الثالث لعام 2014 مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

شكل 7: تراجع أسعار الغاز المسال في الربع الثالث لعام 2014



شكل 6: تراجع واردات اليابان من النفط على أساس سنوي





لا تزال أزمة جزيرة القرم بين أوكرانيا وروسيا تزيد من مخاطر الآثار السلبية سواء في جانب العرض أو الطلب في أسواق النفط. فرض كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات على روسيا، فردت روسيا هي الأخرى بعقوبات مشابهة. بلغت رؤوس الأموال التي تدفقت خارج القطاع الخاص الروسي خلال النصف الأول من عام 2014 نحو 75 مليار دولار، مقارنة بـ 32 مليار دولار خرجت خلال نفس الفترة من العام الماضي. لذا تظل مخاطر حدوث المزيد من التراجع في الطلب على النفط في عامي 2014 و2015 قائمة. يتوقع أن يسجل الاقتصاد الروسي نمواً ضعيفاً عام 2014 وربما يتواصل هذا المستوى من الأداء خلال عام 2015، ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي مع أوكرانيا.

سيبقى نمو الطلب على النفط في الهند عند 2 بالمائة في الربع القادم، مع معدل نمو مشابه خلال عام 2015 أيضاً. وسيبقى الطلب مرتفعاً بفضل النمو المستمر في قطاع التشييد، لكن تبقى احتمالات تراجعها قائمة بسبب عدم اليقين إزاء الاقتصاد الكلي جراء العجز المالي الكبير وهروب رؤوس الأموال خارج البلد نتيجة لعدم وجود إصلاحات اقتصادية.

بلغ متوسط الاستهلاك المفترض في المملكة العربية السعودية حوالي 2 مليون برميل في اليوم خلال النصف الأول من عام 2014، مرتفعاً بنحو 37 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويعود هذا الارتفاع الحاد في الطلب على النفط بالدرجة الأولى إلى بدء تشغيل مصفاة ساتورب في الجبيل بطاقة قدرها 0,4 مليون برميل يومياً في الربع الأخير من عام 2013، ما أدى إلى زيادة كبيرة في احتياجات المصافي منذ بداية العام الحالي (شكل 9). في الربع الثالث للعام 2014 أدت زيادة مستويات استخدام النفط في توليد الكهرباء محلياً إلى ارتفاع متوسط إنتاج المملكة من الخام إلى 9,8 مليون برميل يومياً مقارنة بـ 9,7 مليون برميل خلال النصف الأول من نفس العام. ونتوقع أن يتعزز الطلب على النفط خلال الفترة المتبقية من عام 2014 بفضل استمرار النمو الاقتصادي، كما نتوقع أن يؤدي بدء تشغيل مصفاة ياسريف في ينبع التي تبلغ طاقتها التشغيلية 400 ألف برميل يومياً والمتوقع في أواخر عام 2014 إلى زيادة الطلب المحلي على النفط.

لا تزال أزمة جزيرة القرم بين أوكرانيا وروسيا تزيد من مخاطر الآثار السلبية سواء في جانب العرض أو الطلب في أسواق النفط.

وصل متوسط الاستهلاك في المملكة العربية السعودية إلى نحو 2 مليون برميل في اليوم خلال النصف الأول من عام 2014...

...نتوقع أن يؤدي بدء تشغيل مصفاة ياسريف في ينبع التي تبلغ طاقتها التشغيلية 400 ألف برميل يومياً إلى زيادة الطلب المحلي على النفط.

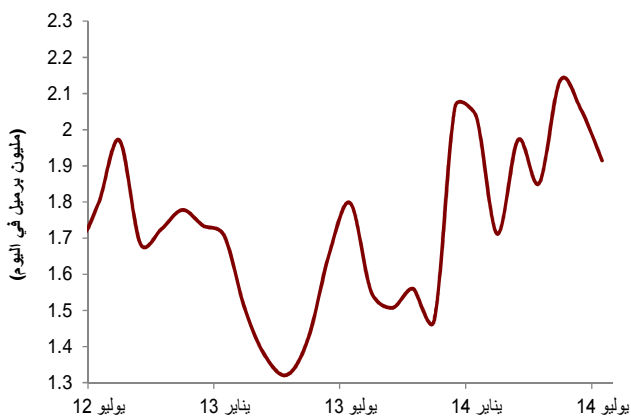
إمدادات النفط

يتوقع أن يشهد الربع الأخير للعام 2014 استمرار زيادة الإنتاج من الدول خارج أوبك، تقودها الولايات المتحدة...

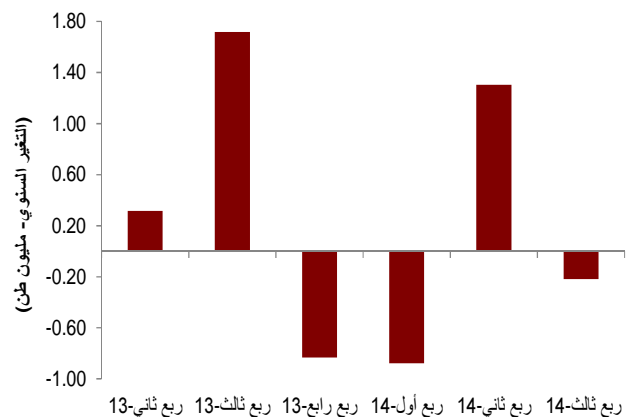
...كذلك ستأتي بعض الزيادات من دول أوبك، حيث ينتظر أن يسهم استئناف ليبيا جزئياً لعمليات الإنتاج في الزيادات السنوية.

زادت إمدادات النفط العالمية بنحو 1,7 مليون برميل يومياً خلال الربع الثالث من عام 2014 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وجاءت كل الزيادة من الدول خارج أوبك التي ارتفعت إمداداتها بـ 1,8 مليون برميل يومياً نتيجة لزيادة الإنتاج من الولايات المتحدة (شكل 10). ويتوقع أن يشهد الربع الأخير للعام 2014 استمرار الزيادات من الدول خارج أوبك، تقودها الولايات المتحدة، كما ستأتي بعض الزيادات من دول أوبك، حيث يُنتظر أن يسهم استئناف ليبيا جزئياً لعمليات الإنتاج في الزيادة

شكل 9: زيادة احتياجات المصافي السعودية للخام خلال عام 2014



شكل 8: تراجع واردات الصين من النفط على أساس سنوي





السعودية.

تواصل ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة بوتيرة سريعة، حيث ارتفع الإنتاج بنسبة 13 بالمائة في الربع الثالث لعام 2014 على أساس المقارنة السنوية. وفي ظل الزخم الذي يشهده الانتعاش الاقتصادي، نتوقع زيادة الاستثمارات في مصادر النفط التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، ما يؤدي إلى الإبقاء على نمو الإنتاج بنسبة 13 بالمائة في الربع الأخير لعام 2014. سيبلغ متوسط إنتاج الولايات المتحدة لعام 2014 ككل نحو 8,46 مليون برميل في اليوم وسيرتفع إلى 9,28 مليون برميل في اليوم في عام 2015، وسيصحب ذلك تراجع في وارداتها من النفط التي سيبلغ متوسطها 7 مليون برميل في اليوم للعام 2014 ثم ينخفض إلى 6,2 مليون برميل في اليوم عام 2015. بحلول عام 2015، ستصبح واردات النفط تشكل فقط 36 بالمائة من إجمالي استهلاك الولايات المتحدة من الطاقة، مقارنة بـ 58 بالمائة عام 2010 (شكل 11).

يتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاج روسيا من الخام خلال عام 2014 بنسبة تقل عن 1 بالمائة. ظل نمو إنتاج النفط في روسيا يتخذ مساراً تنازلياً في السنوات الأخيرة، نتيجة لدخول العديد من حقول النفط في سيبيريا الغربية والتي يأتي منها نحو ثلثي إجمالي الإنتاج إلى مرحلة الشيخوخة وهي في حاجة إلى استثمارات ضخمة حتى تستطيع المحافظة على مستويات الإنتاج الحالية. بالإضافة إلى ذلك، يرجح أن تؤثر العقوبات الأمريكية والأوروبية الجديدة التي تم تطبيقها في أول سبتمبر على أعمال التنقيب في المدى البعيد، كما أنها تجعل حصول شركات الطاقة الروسية الكبيرة على التمويل أكثر صعوبة. ولكن في نفس الوقت، نعتقد أن احتمال انقطاع صادرات النفط الروسية التي تصل إلى 5 مليون برميل في اليوم يبقى ضعيفاً جداً، حتى في حال ظلت التوترات السياسية مرتفعة بسبب أزمة القرم. فتجارة الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا تعتبر في غاية الأهمية لكلا الطرفين، ولن تتأثر إلا في حالة حدوث تفاقم حاد في الأوضاع الجيوسياسية الحالية.

تراجع إنتاج أوبك بنسبة 5,1 بالمائة في الربع الثالث من عام 2014 على أساس المقارنة السنوية. لا تزال أوبك متأثرة بالتراجعات الكبيرة في إنتاج ليبيا رغم التحسن الذي طرأ مؤخراً على الإنتاج. كذلك، حدثت تراجعات هامة خلال الربع الثالث لعام 2014 على أساس المقارنة السنوية، شملت إيران (-17,7 بالمائة)، نيجيريا (-5,5 بالمائة) والمملكة العربية السعودية (-3,1).

تشير أحدث بيانات أوبك إلى أن إنتاج العراق من الخام ارتفع قليلاً بنسبة 0,5 بالمائة خلال الربع الثالث لعام 2014 على أساس سنوي، ليصل إلى 3,1 مليون برميل في اليوم. لم تتأثر حقول النفط العراقية أو البنيات التحتية الموجودة في جنوب البلاد بالنزاع الأهلي، ما أدى إلى ارتفاع الصادرات بنحو 6 بالمائة في الربع الثالث لعام 2014، على أساس المقارنة السنوية (شكل 12). نتيجة لفقدان السيطرة على حقول النفط والبنيات التحتية في شمال البلاد بقي حجم الإنتاج الإجمالي دون تغيير

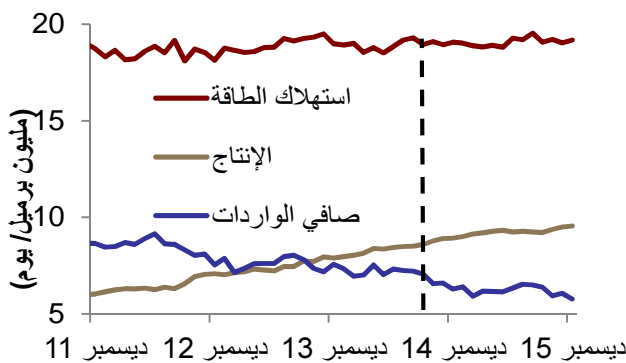
يتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاج روسيا من الخام خلال عام 2014 بنسبة لا تتعدى 1 بالمائة...

...رغم بقاء التوترات السياسية مرتفعة بسبب أزمة جزيرة القرم، نعتقد أن احتمال انقطاع إمدادات النفط من روسيا ضعيف جداً.

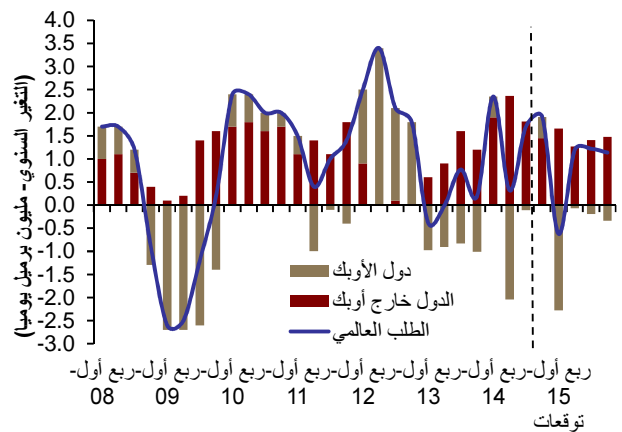
تراجع إجمالي إنتاج أوبك بنسبة 5,1 بالمائة في الربع الثالث من عام 2014 على أساس المقارنة السنوية.

ارتفع إنتاج العراق من الخام بنسبة 0,5 بالمائة خلال الربع الثالث لعام 2014 على أساس سنوي، ليصل إلى 3,1 مليون برميل في اليوم...

شكل 11: زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة، وتراجع الواردات



شكل 10: زيادة واضحة في الإمدادات من خارج أوبك





كبير. فمئذ الهجوم على خط أنابيب كركوك- سفيان مطلع مارس الماضي لم يتم شحن أي صادرات خارج الشمال، وأدى ذلك إلى هبوط الإنتاج من حقول الشمال إلى 160 ألف برميل يومياً مقارنة بأعلى مستويات سجلها في فبراير الماضي عند 620 ألف برميل. ونعتقد أن النزاع الأهلي الحالي في العراق لن يكون له المزيد من التأثير على حجم الإنتاج خلال الفترة القادمة، لكن التهديد الرئيسي ربما يأتي من الهجمات الصغيرة التي تزيد من النظرة السلبية إلى السوق والتي سيكون لها تأثير قصير المدى على أسعار النفط. لذا، نتوقع بقاء إنتاج النفط في العراق يراوح قريباً من المستويات الحالية في المستقبل المنظور.

أدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة ومجموعات الثوار في ليبيا إلى إعادة فتح محطتي تصدير ساعدتا على وصول الإنتاج إلى 0,4 مليون برميل كمتوسط يومي خلال الربع الثالث لعام 2014، وهو متوسط يقل عن حجم الإنتاج في نفس الفترة من العام الماضي بنسبة 46 بالمائة. ورغم أهمية هذه التطورات السياسية الإيجابية، فإننا نتوقع ارتفاع طفيف في إنتاج النفط من ليبيا، حيث أن معظم البنيات التحتية لإنتاج النفط وتصديره تواجه مصاعب فنية بسبب الخراب والإهمال. علاوة على ذلك، لا يزال هناك احتمال كبير بحدوث انتكاسة في الإنتاج مع استمرار القتال بين العديد من الطوائف السياسية. لذا، نتوقع تحسن محدود فيما يخص بتحقيق زيادة مستقرة في الانتاج والصادرات الليبية خلال الفترة المتبقية من عام 2014 ومطلع عام 2015 (شكل 13).

تراجع إنتاج إيران من الخام بنسبة 17,7 بالمائة في الربع الثالث للعام 2014 على أساس المقارنة السنوية، لينخفض إلى 3 مليون برميل يومياً، لكن ارتفاع مستوى الصادرات سيساعد على استقرار مستوى الإنتاج. تنص خطة العمل المشتركة التي تم توقيعها في نوفمبر 2013 بين الولايات المتحدة وإيران، على خفض صادرات إيران النفطية إلى متوسط يبلغ 1 مليون برميل يومياً حتى يوليو 2014. لكن، صادرات إيران بلغت خلال النصف الأول من عام 2014 نحو 1,2 مليون برميل يومياً في المتوسط، وتواصلت هذه التوتيرة خلال الربع الثالث من العام، وكانت الصين والهند هما أكبر المشترين للخام الإيراني. خفضت اليابان وكوريا الجنوبية مؤخراً مشتريتهما، في حين لم تفعل ذلك الصين ولا يتوقع أن تفعل في المستقبل.

تراجع إنتاج الخام في نيجيريا بنسبة 5,5 بالمائة خلال الربع الثالث لعام 2014 مقارنة بنفس الربع من العام الماضي، حيث تواجه الصادرات النيجيرية صعوبة في المنافسة في حوض الأطلنطي الذي أصبح متخماً بالنفط الحلو الخفيف المنتج في الولايات المتحدة. كذلك تواجه صناعة النفط النيجيرية مشاكل أخرى، خاصة السرقة والتخريب والوضع الأمني المتدهور، والتي تشكل جميعها مخاطر تزيد من احتمالات تراجع الإنتاج. وفقاً للشركة الوطنية النيجيرية للنفط، أدت أعمال السرقة والتخريب إلى فقدان نحو 0,3 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2013. وفوق ذلك، يشكل التمرد في شمال نيجيريا عاملاً جديداً يضاف إلى المخاوف الأمنية. ورغم أن معظم المشاكل الأمنية تتركز حتى

..وزادت الصادرات بنسبة 6 بالمائة على أساس المقارنة السنوية.

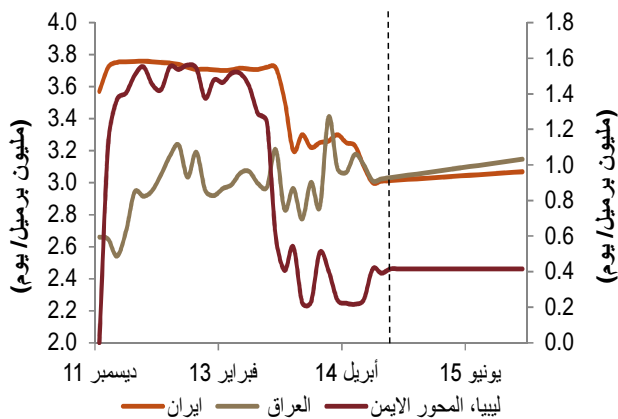
أدى إعادة فتح محطتي تصدير إلى وصول الإنتاج إلى 0,4 مليون برميل كمتوسط يومي خلال الربع الثالث لعام 2014...

..لكن نتوقع تحسن محدود في الإنتاج خلال الفترة القادمة، بسبب المشاكل الفنية.

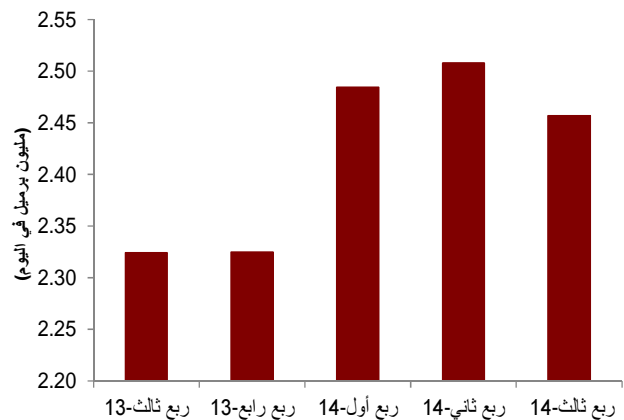
تراجع إنتاج إيران من الخام بنسبة 17,7 بالمائة في الربع الثالث للعام 2014 على أساس المقارنة السنوية، منخفضاً إلى 3 مليون برميل يومياً، لكن ارتفاع مستوى الصادرات سيساعد على استقرار مستوى الإنتاج.

تراجع إنتاج الخام في نيجيريا بنسبة 5,5 بالمائة خلال الربع الثالث لعام 2014 مقارنة بنفس الربع من العام الماضي، بسبب المنافسة التي تواجهها الصادرات النيجيرية مع الخام الحلو الخفيف الذي تنتجه الولايات المتحدة.

شكل 13: ارتفاعات طفيفة في إنتاج العراق وإيران وليبيا



شكل 12: زيادة صادرات النفط العراقية على أساس سنوي





الآن في الشمال، إلا أن أي انتشار للهجمات باتجاه الجنوب سيهدد البنية التحتية للنفط، ما سيؤدي بدون شك إلى تذبذب الإنتاج وصعوبة التنبؤ بمستقبله.

انخفض إنتاج المملكة العربية السعودية من الخام بنسبة 3,1 بالمائة خلال الربع الثالث لعام 2014 ليبلغ الإنتاج 9,8 مليون برميل يومياً مقارنة بـ 10,1 مليون برميل لنفس الفترة من العام الماضي، وذلك نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي وزيادة العرض من الدول خارج أوبك، خاصة النفط الصخري في الولايات المتحدة. يتوقع أن يتراجع إنتاج المملكة إلى 9,5 مليون برميل يومياً في الربع الأخير من عام 2014، بسبب استمرار زيادة الإنتاج من خارج دول أوبك من جهة وتباطؤ الطلب العالمي جراء ضعف انتعاش الاقتصاد العالمي من جهة أخرى. وبالمجمل، نتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج المملكة لعام 2014 ككل نحو 9,7 مليون برميل في اليوم، مرتفعاً عن متوسط الإنتاج لعام 2013 والذي كان عند 9,6 مليون برميل. بالنسبة للعام 2015، نتوقع أن يتراجع الإنتاج بدرجة طفيفة، ولكن ليس بطريقة مفاجئة. في ظل التوقعات بتحقيق الاقتصاد العالمي بعض الزخم خلال عام 2015، خاصة في النصف الأول منه، يُنتظر أن يحقق الطلب العالمي على النفط كذلك انتعاشاً، سيؤدي بدوره إلى تعزيز مستويات الإنتاج في المملكة لتبقى في حدود 9,6 مليون برميل يومياً كمتوسط للعام ككل. أيضاً نتوقع أن تحافظ المملكة على مستوى حصتها الحالية من إجمالي إنتاج أوبك، عند 32 بالمائة، حيث نستبعد، كما أوضحنا في جزء آخر من هذا التقرير، عودة إنتاج ليبيا إلى مستوياته الطبيعية في المديين القصير أو المتوسط، كما أن المشاكل الأمنية وضعف البنية التحتية في العراق ستحول دون ارتفاع الإنتاج فوق المستويات الحالية خلال الفترة المتبقية من العام كما ستعيق جهود زيادة الإنتاج في عام 2015 (شكل 14).

أسعار النفط

بالنظر إلى الربع الأخير من عام 2014، نعتقد أن أسعار النفط سترتفع قليلاً نتيجة لزيادة طفيفة في الطلب خلال فصل الشتاء، لكن وفرة الإمدادات من الدول خارج أوبك سيؤدي إلى ارتفاع فائض النفط على مستوى العالم إلى 1,73 مليون برميل يومياً كمتوسط لعام 2014 ككل، وهو ما يحول دون ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة فوق مستوى 100 دولار للبرميل. علاوة على ذلك، يرجح عدم وجود تراجع في قوة الدولار وسيحافظ على قيمته، كما أننا لا نتوقع حدوث أي خفض كبير للإنتاج لدى دول أوبك، ولكن، في حالة حدوث تدهور في الأوضاع الجيوسياسية في العراق أو النزاع الروسي الأوكراني أو ليبيا فربما تعود الأسعار لترتفع فوق مستوى 105 دولار للبرميل (شكل 15).

انخفض إنتاج المملكة العربية السعودية من الخام بنسبة 3,1 بالمائة خلال الربع الثالث لعام 2014 ليبلغ الإنتاج 9,8 مليون برميل يومياً، وذلك نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي وزيادة العرض من الدول خارج أوبك، خاصة النفط الصخري الأمريكي.

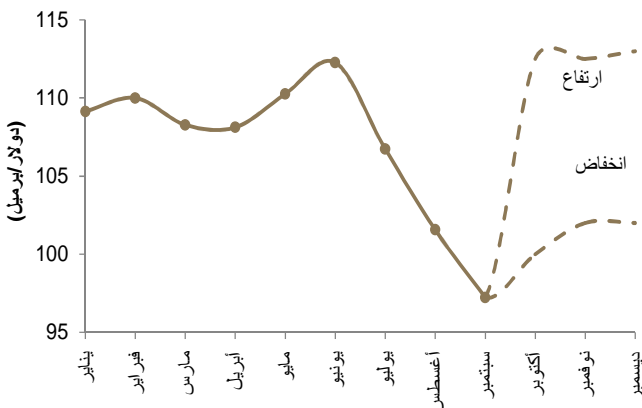
نتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج المملكة لعام 2014 نحو 9,7 مليون برميل يومياً، مرتفعاً عن الإنتاج لعام 2013 والذي كان عند 9,6 مليون برميل.

في ظل التوقعات بتحقيق الاقتصاد العالمي بعض الزخم خلال عام 2015، يُنتظر أن ينتعش الطلب العالمي على النفط، ومن ثم تتعزز مستويات الإنتاج في المملكة لتبقى في حدود 9,6 مليون برميل يومياً كمتوسط للعام ككل.

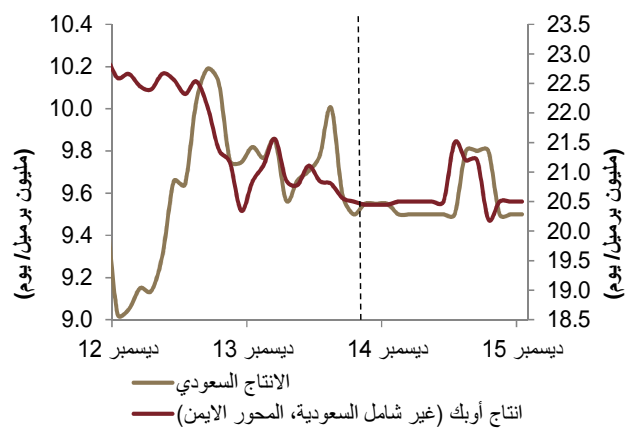
نتوقع أن تسجل أسعار النفط ارتفاعاً طفيفاً في الربع الأخير لعام 2014 (نحو 100 دولار للبرميل) نتيجة لزيادة قليلة في الطلب خلال فصل الشتاء...

...ولكن، في حال حدوث تدهور في الأوضاع الجيوسياسية في العراق أو النزاع الروسي الأوكراني أو ليبيا فربما تعود الأسعار لترتفع فوق مستوى 105 دولار للبرميل.

شكل 15: الربع الأخير لعام 2014 ربما يشهد انتعاشاً في أسعار النفط



شكل 14: تراجع طفيف في إنتاج الخام السعودي عام 2015





إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.